African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 3, 2025
Page No: 149-164
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

عجز السياسات الأمنية في تحقيق الأمن القومي الليبي (2011 – 2024)

حسن عبد السلام عمر *
قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجفرة، ليبيا

The failure of security policies to achieve Libyan national security (2011-2024)

Hassan Abdalslam Omar *
Department of Political Science, Faculty of Business Administration, University of Jufra, Waddan, Jufra, Libya

*Corresponding author	hassanmagrahi4567@gmail.com	*المؤلف المراسل
Received: May 23, 2025	Accepted: July 13, 2025	Published: July 26, 2025

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية أزمة الأمن القومي في ليبيا في ظل التغيرات التي أعقبت سقوط نظام الحكم في ليبيا عام 2011، حيث شهدت البلاد اضطرابات سياسية وأمنية عميقة، وصراعًا مسلحًا مدعومًا بتدخلات أجنبية، وضعف مؤسسي، وتضارب في السياسات الحكومية المتعاقبة. هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب عجز السياسات الأمنية عن تحقيق الأمن القومي خلال الفترة من 2011 إلى 2024، من خلال اعتماد منهج تحليلي-وصفي واستقرائي، ودراسة حالة ليبيا، مع مقارنة تجارب دول أخرى مشابهة مثل العراق وسوريا واليمن.

خلصت الورقة إلى أن تدخلات القوي الخارجية المتعددة، وغياب المؤسسات الأمنية الفاعلة، وتغيّر السياسات حال دون ايجاد استراتيجية موحدة، كلها عوامل أسهمت في تفكيك الدولة الليبية وتغذية الانقسام الداخلي، وانتشار الميليشيات المسلحة. كما أظهرت أن برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج *(DDR)* وإصلاح القطاع الأمني *(SSR)* فشلت بسبب ضعف التنسيق، وانعدام الإرادة السياسية، وغياب التخطيط الوطني المتكامل.

فالورقة تقترح حلولًا متعددة، منها إصلاح القطاع الأمني وبناء مؤسسات مهنية تحت الرقابة المدنية، وتفعيل برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إلى جانب تعزيز حكم القانون، ومكافحة الفساد، وتوحيد الجهود الدولية لدعم استقرار ليبيا. وتشدد على أهمية تطوير استراتيجية وطنية مستقلة تستند إلى رؤية توافقية وسيادة القانون، بعيدًا عن المحاصصات الداخلية والتدخلات الخارجية.

تتميز الدراسة بشموليتها وتحليلها المتعدد الأبعاد، وبتغطيتها الزمنية الممتدة حتى 2024، ما يمنحها قيمة أكاديمية وعملية في دعم صناع القرار وبناء الدولة الليبية الحديثة على أسس أمنية ومؤسسية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، التدخلات الأجنبية، المؤسسات الأمنية، السياسات الحكومية، نزع السلاح وإعادة الإدماج .

Abstract

This research paper explores the crisis of national security in Libya following the fall of the Gaddafi regime in 2011. Since then, the country has experienced deep political and security instability, characterized by armed conflict, foreign interventions, institutional fragility, and

conflicting governmental policies. The study aims to analyze the reasons behind the failure of security policies to achieve national security from 2011 to 2024, using a descriptive, analytical, and inductive methodology through a case study approach, while drawing comparisons with similar international experiences such as those in Iraq, Syria, and Yemen.
The findings reveal that conflicting foreign interventions, the absence of strong national security institutions, and uncoordinated, short-sighted policies have all contributed to the disintegration of the Libyan state, fueled internal division, and allowed the proliferation of armed militias. Programs for Disarmament, Demobilization, and Reintegration (DDR) and Security Sector Reform (SSR) have failed due to lack of coordination, political will, and a comprehensive national framework.
The paper proposes several solutions, including a comprehensive reform of the security sector under civilian oversight, effective DDR programs, national reconciliation, the rule of law, anti-corruption measures, and unified international support for Libyan stability. It stresses the need for a national strategy based on a unified vision and the rule of law—free from internal power-sharing struggles and external interference.
This study is distinguished by its comprehensive, multi-dimensional analysis and its temporal coverage extending to 2024, making it academically and practically valuable for decision-makers seeking to rebuild a stable, sovereign Libyan state on sound security and institutional foundations.

Keywords: National security, foreign interventions, security institutions, government policies, Disarmament.

1- المقدمة

شهدت الساحة الليبية منذ عام 2011 حالة اضطراب سياسي وأمني عميق، تجسد بصراع مسلح وتصادم مصالح داخلية وخارجية. وقد تمخّض سقوط نظام القذافي عن مرحلتين متتاليتين: مرحلة فراغ سياسي عميق مع تعدّد القوى المسلحة، تلاها صراع محلي ودولي حول السلطة. تتساءل هذه الدراسة كيف أسهمت التدخلات الأجنبية والضعف المؤسسي في المؤسسات الأمنية وتغيّب إستراتيجيات واضحة لدى الحكومات المتعاقبة في تعميق الأزمة الليبية. للإجابة على هذه التساؤلات، نعتمد منهج البحث العلمي الجامعي المألوف في العلوم السياسية، من خلال مقاربة وصفية-تحليلية للحالة الليبية (دراسة حالة) (جابر، 2023)، توظيفًا للمنهج الاستقرائي والتاريخي. نقوم أولاً بتعريف المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالبحث، ثم نحلل أثر العوامل الأساسية (التدخل الأجنبي، المؤسسات الأمنية، السياسات الحكومية) في مجرياته. ثم نستعرض تجارب بعض الدول التي شهدت أحداثًا مشابهة، لاستخلاص الدروس، ونختتم بتقديم توصيات وحلول بناءً على المعطيات الحالية والتجارب الدولية.

2- مشكلة البحث:

رغم الجهود المحلية او الدولية التي بذلت لإرساء الامن وإعادة بناء الدولة، بقيت ليبيا أسيرة الفوضى والتفتت السياسي منذ 2011. هذا الفشل المتكرر للسياسات الأمنية في تحقيق الأمن القومي يشكّل جوهر المشكلة، وهذه الورقة تهدف إلى استكشافه وتحليله.
تبين وجود فجوة واضحة بين الأهداف الرسمية للسياسات الأمنية (بناء دولة قوية ومؤسسات مركزية) والواقع، حيث ما زال الانقسام مستمرًا، والجماعات المسلحة متمادية والخدمات المدنية منهارة. برامج SSR وDDR قوبلت بمنع وعراقيل، فكانت نتائجها محدودة جدًّا.

تؤكد التقارير أن ليبيا تشهد "اضطرابًا أمنيًا مزمنًا" مع فشل حكومي متكرر، إذ يطالب المواطنون بإصلاحات راسخة ومؤسسات ديمقراطية مسؤولة. تأجيل الانتخابات وزيادة الخلافات أضافا إلى الجمود السياسي فاقم الحالة الأمنية.
ولا يرتبط هذا الفشل فقط بمرحلة ما بعد 2011، بل بجذور تاريخية تعود إلى حقبة النظام السابق، الذي مزّق المؤسسات وأنشأ ولاءات متعددة ما أضعف الجهاز الرسمي واستنزف قدرات الدولة على التعامل مع

الواقع بعد سقوطه. هذا الضعف التاريخي يوضح عمق المشكلة التي لا تُعالج بإصلاحات سطحية أو مساعدات خارجية فقط.
كذلك، يكشف فشل حظر الأسلحة عن هشاشة استراتيجية دولية، فبرغم الحظر حصلت الميليشيات على معدات متطورة، ويُعزى ذلك إلى قدرة بعض الدول على تنفيذ اللوجستيات، ما يدل على افتقار منظومة الرقابة والمساءلة.

3- أهمية الدراسة

تكتسب هذه الورقة البحثية أهمية بالغة من عدة جوانب، نظرًا لحساسية الموضوع الذي تتناوله ومركزيته للأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة، وتتمثل أهميتها فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية والأكاديمية:

- سد الفجوة المعرفية: تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية واضحة في المكتبة العربية، خاصة فيما يتعلق بالتحليل العميق والممنهج لعجز السياسات الأمنية في تحقيق الأمن القومي الليبي بعد عام 2011. فمعظم الدراسات تناولت التحديات الأمنية أو مقترحات الإصلاح بشكل عام، ولكن قليل منها قدم تحليلًا شاملًا يربط بين طبيعة هذه السياسات، أسباب فشلها، وتداعياتها المباشرة على الأمن القومي، مع تقديم مقترحات عملية ومبنية على التحليل.
- تطوير الإطار النظري: تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتخصصة في العلوم السياسية، وبالأخص حقل دراسات الأمن القومي وإصلاح القطاع الأمني في الدول الخارجة من الصراعات. وستقدم إطارًا تحليليًا يمكن تطبيقه لفهم الديناميكيات الأمنية المعقدة في السياقات المشابهة.
- منهجية متعددة الأبعاد: تقدم الدراسة نموذجًا لتحليل السياسات الأمنية من منظور شامل يجمع بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والإقليمية والدولية، مما يعزز الفهم المتعمق لتعقيدات المشهد الأمني الليبي.

ب- الأهمية التطبيقية والعملية:

- دعم صانعي القرار: توفر الورقة تحليلاً معمقًا للأسباب الجذرية وراء عجز السياسات الأمنية، مما يمكن أن يكون مرجعًا حيويًا لصانعي القرار في ليبيا. وتقدم المقترحات والتوصيات المبنية على البحث العلمي أساسًا قويًا لتطوير استراتيجيات أمنية أكثر فعالية وواقعية.
- تعزيز الأمن والاستقرار: يساهم فهم أبعاد عجز السياسات الأمنية في المساعدة على بناء قدرات مؤسسية حقيقية وتحقيق استقرار طويل الأمد في ليبيا، وهو أمر ضروري للمضي قدمًا في العملية السياسية والاقتصادية.
- تحذير من تكرار الأخطاء: من خلال تسليط الضوء على الأخطاء والتحديات التي واجهت السياسات الأمنية السابقة، توفر الدراسة دروسًا مستفادة تمنع تكرار نفس الإخفاقات في المستقبل.
- المساهمة في الجهود الدولية: يمكن أن تدعم نتائج الدراسة جهود المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في ليبيا (مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية) في تصميم برامج دعم ومساعدة أكثر ملاءمة وفعالية لإصلاح القطاع الأمني وتحقيق الأمن في ليبيا.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في فهم أعمق لأزمة الأمن القومي الليبي وتقديم حلول عملية لها، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ- الهدف الرئيسي:

- تحليل وتقييم مدى عجز السياسات الأمنية المتبعة في ليبيا خلال الفترة من (2011-2024) عن تحقيق الأمن القومي، وتحديد أسباب هذا العجز، وتقديم مقترحات استراتيجية لتعزيز الأمن والاستقرار.

ب- الأهداف الفرعية:

- تحديد مفهوم الأمن القومي الليبي في مرحلة ما بعد 2011: وذلك من خلال استعراض التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التي واجهت ليبيا بعد سقوط النظام السابق، وكيف أثرت هذه التحديات على تعريف وتطبيقات الأمن القومي.
- تتبع وتحليل السياسات الأمنية المعتمدة: استعراض وتقييم أبرز السياسات والبرامج الأمنية التي تبنتها الحكومات الليبية المتعاقبة والجهات الفاعلة المختلفة (بما في ذلك المبادرات الدولية) خلال الفترة المحددة (2011-2024).
- الكشف عن مظاهر وآثار عجز هذه السياسات: تحديد المؤشرات الملموسة والنتائج المباشرة وغير المباشرة لفشل السياسات الأمنية في معالجة التهديدات وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك انتشار المجموعات المسلحة، تفشي الجريمة، عدم الاستقرار السياسي، وتدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية.
- تحديد الأسباب الكامنة وراء عجز السياسات الأمنية: تحليل العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسسية، والإقليمية والدولية التي أسهمت في إخفاق السياسات الأمنية، مثل الانقسام السياسي، ضعف المؤسسات، تضارب الولاءات، التدخلات الخارجية، وانتشار السلاح.
- تقديم مقترحات وتوصيات عملية: صياغة مجموعة من المقترحات الاستراتيجية والبرامجية القابلة للتطبيق لمواجهة التحديات الأمنية، وبناء قدرات مؤسسية أمنية فعالة، وتعزيز الأمن القومي الليبي على المديين القصير والمتوسط.

5- منهجية البحث

تعتمد هذه الورقة على منهج دراسة الحالة (Case Study)في تحليل الأزمة الليبية بعد عام 2011، مع منهج وصفي-تحليلي يجمع بين بيانات تاريخية وثانوية حول الأحداث المحلية والإقليمية والدولية التي أثّرت في مسار الأزمة. نعتمد المنهج الاستقرائي (Inductive) في استقراء النتائج العامة من دلائل وشواهد مفصّلة حول التدخلات الأجنبية ودور المؤسسات الأمنية. كما يوظّف المنهج التاريخي لفهم تطور الأحداث منذ الثورة الليبية في 2011 ومابعدها. من الناحية النظرية، نستخدم تحليلًا متعدد الأبعاد (multi-dimensional) لربط العوامل الدولية (التدخلات الخارجية) والمحلية (المؤسسات والحكومات) بالنتائج الأمنية والسياسية. ومما يميز المنهج في هذا البحث توثيق الاقتباسات من مصادر علمية وتقارير رسمية صادرة عن مراكز بحثية وأمم متحدة لدعم التحليل.

6- مصطلحات الدراسة:

- التدخلات الأجنبية :(External Interventions) تشير إلى تدخل قوى دولية أو إقليمية بشتى أشكالها (عسكرية أو سياسية أو اقتصادية) في شؤون الدولة محل البحث. وقد يشمل ذلك تدخلات عسكرية معتمدة أو دعم فصائل محلية من قبل دول أخرى. مثلًا، كان تدخل حلف الناتو عام 2011 في ليبيا من بنوده إسقاط نظام القذافي (بما يُعرف مبدئيًا بمبدأ "حماية المدنيين")، وهو تدخل له تبعات سياسية وأمنية كبيرة. ويعرف التدخل الأجنبي في الدراسات السياسية بأنه أية أفعال تقوم بها دولة أو مجموعة دول بهدف التأثير على نظام سياسي في دولة أخرى خارج حدودها(الحضيري و العريبي ، 2023)
- المؤسسات الأمنية :(Security Institutions) يقصد بها أجهزة الدولة الرسمية التي تتولى حفظ الأمن والنظام، مثل الجيش والشرطة والأجهزة الاستخبارية وأجهزة إنفاذ القانون. وتقوم هذه المؤسسات على أساس مدني أو عسكري مدني تحت سلطة الدولة ومؤسساتها التشريعية والقضائية . يُتوقّع منها تطبيق سيادة القانون ومحاسبة نفسها. وفي ليبيا ما بعد 2011، تفككت المؤسسة الأمنية المركزية وباتت الميليشيات والكتائب شبه المستقلة الفاعل الأمني الرئيسي، مما أحدث خللاً وظيفيًا كبيرًا في المنظومة الأمني .(الدوكالي ، 2023)

- السياسات الحكومية المتعاقبة (Successive Government Policies): المقصود بها قرارات واستراتيجيات الحكومات التي تعاقبت على السلطة بعد 2011، وعلى رأسها المجلس الوطني الانتقالي، والحكومات الانتقالية اللاحقة، وحكومة الوفاق الوطني (2016)، ثم حكومة الوحدة الوطنية (2021). تشمل هذه السياسات الجوانب الأمنية (مثل تشكيل أجهزة عسكرية جديدة أو دمج الميليشيات)، والسياسية (مثل الانتخابات وصياغة دستور)، والاقتصادية (ميزانية الدولة واستغلال الموارد). تدور دراسة السياسات الحكومية حول مدى ثباتها، واتساقها مع احتياجات الأمن القومي، وقدرتها على التعاطي مع التدخلات الداخلية والخارجية.
- السيادة والاستقلال السياسي: مرتبط بقدرة الدولة على اتخاذ قراراتها داخليًا بدون تدخل خارجي. وتُعتبر السيادة مُنتهكة جزئياً إذا تُمارس جهات خارجية ضغوطًا أو تدخّلات تؤثر في السياسة الداخلية للدولة. التدخلات الأجنبية المتكررة في ليبيا أججت الشعور بفقدان السيطرة الوطنية لموارد وأمن البلاد (جابر، 2023)
- الدولة الهشّة/الفاشلة (Fragile/Failed State): تصف دولة تعاني مؤسساتها الوطنية من ضعف مدقع في الضبط والتحكم؛ حيث تتفكك مؤسسات الدولة؛ ولا تسيطر الحكومة بفاعلية على أراضيها أو حدودها. ولدى ليبيا ملامح دولة هشة بعد 2011 بسبب فراغ السلطة وانقسامها إلى نطاقات نفوذ مختلفة.
- مسار بناء الدولة (State-building): عملية إعادة تأسيس مؤسسات دولة ديمقراطية ووطنية شاملة بعد انهيار نظام استبدادي أو نزاع مسلح. يتضمّن بناء مؤسسات أمنية، قضائية، ودستورية. تعد ليبيا مثالاً على تحدي بناء دولة جديد بعد سقوط النظام القديم، وسنراجع مراحل هذه المحاولات لاحقًا (الحضيري والعريبي ، 2023) .

7- الدراسات السابقة

تُعدّ الدراسات السابقة عنصرًا جوهريًا في بناء أي دراسة علمية رصينة، إذ تسهم في توضيح الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع، وتكشف عن الجهود العلمية المبذولة في نفس المجال، مما يُعين الباحث على إبراز الجوانب التي لم تُتناول أو التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التعمق والتحليل. في هذا المبحث، نستعرض أبرز الدراسات التي تناولت موضوع السياسات الأمنية في ليبيا بعد عام 2011، ونحلل أهدافها، ونتائجها، وحدودها، تمهيدًا لتحديد الفجوة البحثية التي تميّز هذه الدراسة.

1- دراسة يوسف صواني (Youssef M. Sawani, 2017)

عنوان الدراسة" :إصلاح قطاع الأمن، نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج في ليبيا: التحديات أمام بناء الدولة"

هدفت الدراسة الى تحليل التحديات التي تواجه تطبيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)في ليبيا. دراسة كيفية تأثير هذه البرامج على بناء مؤسسات الدولة الليبية ، تمثلت اهم النتائج في غياب خطة وطنية شاملة لإصلاح القطاع الأمني.اعتماد الحكومات المتعاقبة على الجماعات المسلحة كأدوات أمنية، مما أدى إلى شرعنة وجودها ، فشل برامج DDR نتيجة غياب الإرادة السياسية والانقسام المؤسساتي.

2- دراسة مولنار وسزازي وتاكاش(Molnár, Szászi & Takács, 2021)

عنوان الدراسة" :إصلاح قطاع الأمن من قبل المنظمات الحكومية الدولية في ليبيا"

هدفت الدراسة إلى تقييم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو في إصلاح القطاع الأمني الليبي ، توضيح مدى تأثير العامل الدولي على إعادة بناء المؤسسات الأمنية في ليبيا.

تمثلت اهم النتائج في غلبة المقاربة التقنية دون مراعاة السياق الليبي المعقد، ضعف التنسيق بين الأطراف الدولية ، استمرار انعدام الثقة بين المواطن والمؤسسات الأمنية نتيجة لتسييس الأجهزة الأمنية.

3- دراسة عماد الدين بادي(Emad Eddin Badi, 2020)

عنوان الدراسة" :عشر سنوات من ازدواجية القطاع الأمني في ليبيا"

هدفت الدراسة الى تتبع تطور الجماعات المسلحة في ليبيا بعد عام 2011.تحليل أثر هذه الجماعات على أداء مؤسسات الدولة، تمثلت اهم النتائج في تحوّل الأجهزة الأمنية إلى كيانات هجينة تجمع بين الشرعية

الرسمية والممارسة الخارجة عن القانون.استخدام الفاعلين السياسيين للميليشيات كأداة ضغط ومساومة ، تعثر برامج الإصلاح بسبب تداخل المصالح المحلية والإقليمية.

4- دراسة : الحضيري والعريبي 2023

تهدف الدراسة إلى تشخيص الأوضاع في ليبيا وتحليل أسباب عدم الاستقرار، مع التطرق للتحديات الأمنية الداخلية التي تعيق بناء الدولة، وتحديد الآفاق المستقبلية لعملية بناء الدولة الليبية .وقد خلصت الدراسة إلى أن الانتقال من نظام استبدادي إلى ديمقراطي ليس سهلًا، وأن تدخل الناتو في ليبيا لم يضع خطة لإعادة البناء .وتؤكد على أن بناء الدولة الناجحة في ليبيا يتطلب إنهاء الحرب الأهلية، وتحقيق إصلاحات أمنية، وبناء مؤسسات تعزز التفاعل داخل الدولة، مع تفعيل دور المجتمع المدني .كما توصي بتطبيق العدالة الانتقالية بشكل شامل، بما في ذلك الملاحقة القضائية غير الانتقامية، ودفع تعويضات عادلة، والسعي لكشف الحقيقة وحماية الضحايا.

5- دراسة : علوش 2023

اعتبرت الدراسة ان الإصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في حالات ما بعد الصراع من أعقد الإشكاليات التي تواجه الدولة في ليبيا، بهدف إعادة تنظيم احتكار ممارسة القوة المشروعة على مستوى النظام الأمني، ورغم تعدد البرامج والمانحين الدوليين بغية تقديم الدعم الذي تحكمه مبادئ توجيهية، فإن الفشل والفوضى آخذة في الترسخ على مستوى القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011، بسبب مصفوفة من الإشكاليات المعقدة، أنتجت قطاع أمن هجين، ساهمت في تكريسه الفجوات البنيوية المرتبطة بتاريخ تشكيل القطاع الأمني في ليبياء وملأت فراغه ميليشيات ومجموعات شبه عسكرية قاومت برامج نزع السلاح والتريخ وإعادة الإدماج، نظرا لاستفادتها من استمرار فشل إعادة بناء القطاع الأمني، والذي لم ينظر له باعتباره عملية مترافقة في سياق عملية شاملة لإعادة بناء الدولة في ليبيا، وهو ما أدى بعد مرور أزيد من عقد على سقوط النظام السياسي والخيار الدولة لاستدامة تقويض سلطة الدولة وإضعافها بشكل مزمن.

8- الفجوة البحثية ومجالات التمايز

التمايز الزمني:

جميع الدراسات السابقة تقريبًا ركزت على الفترة بين 2011 و2018 أو 2020، بينما تمتد دراستنا إلى عام 2024، ما يمنحها تفوقًا في تتبع التحولات الراهنة والمستجدة.

الشمولية الموضوعية:

معظم الدراسات ركزت على جانب واحد مثل SSR أو دور الجماعات المسلحة، في حين أن دراستنا تنظر إلى تفاعل ثلاثي بين التدخل الأجنبي، ضعف المؤسسات الأمنية، وتغيّب السياسات الحكومية بشكل متكامل.

تعددية المنهج:

الدراسات السابقة اتخذت منهجًا تقنيًا أو وصفيًا صرفًا، بينما توظّف دراستنا منهجًا استقرائيًا تاريخيًا وتحليليًا متعدد الأبعاد، مما يوفّر تفسيرًا أعمق للعوامل البنيوية والسياسية.

التركيز على الأمن القومي:

قلة من الدراسات تناولت مفهوم الأمن القومي الليبي صراحة، بينما تنطلق دراستنا من محاولة إعادة تعريف الأمن القومي في سياق ما بعد 2011.

المخرجات التطبيقية:

في حين أن بعض الدراسات قدمت توصيات عامة، تهدف دراستنا إلى صياغة مقترحات استراتيجية قابلة للتطبيق، تستند إلى تحليل الأسباب الجذرية والإخفاقات المتكررة.

بناءً على العرض السابق، يمكن القول إن هذه الدراسة تأتي لسد فجوة واضحة في الأدبيات الأكاديمية العربية والأجنبية، من حيث تغطية المرحلة الزمنية الممتدة إلى 2024، والتركيز على التفاعل بين مختلف المحددات الأمنية والسياسية، وكذلك من حيث تقديم توصيات عملية مبنية على تحليل علمي متكامل. لذا، فإن دراستنا تسهم في تطوير الفهم النظري والتطبيقي لأزمة الأمن القومي الليبي، وتضيف إلى الأدبيات رؤية تحليلية مركبة ومحدثة حول أسباب فشل السياسات الأمنية وآفاق تجاوزها.

الإطار النظري والمفاهيم:

تمهيد : استنادا الي ما تم تقدم قسمنا هذه الدراسة لعده مطالب والتركيز اكثر علي محاوله ايجاد الحلول ما استطعنا :

أولاً: أثر التدخلات الأجنبية على ليبيا

تعتبر ليبيا حالة فريدة بين ثورات الربيع العربي نظرًا لعمق التدخلات الخارجية فيها. فقد تدخلت قوات حلف الناتو منذ البداية في عام 2011 لقلب النظام الحاكم، وهو تدخل عسكري مباشر لم يكن موجودًا في دول مجاورة مثل .يشير تحليل (الحضيري ، والعريبي ،2023) إلى أن هذا التدخل لم يكن مصحوبًا بخطة لإعادة بناء الدولة، فقد «هيَّأ بيئة مناسبة للمجموعات المسلحة لتسيطر على الحكومة بهدف تحقيق أهدافها السياسية»(الحضيري ، والعريبي ،2023) .وقد تبع ذلك تدخّلات متعددة من دول إقليمية مثل الإمارات وقطر ومصر وتركيا، كلٌّ منها سعت إلى دعم حلفاء محليين لخدمة مصالحها.

تشير دراسة حديثة إلى تعدّد التدخلات الخارجية في ليبيا بأشكال مختلفة، وما صاحبها من دوافع اقتصادية وسياسية وأيديولوجية متباينة لكل طرف(جابر، 2023) . فقد نمت في أعقاب 2011 شبكة واسعة من المقاتلين والمرتزقة الأجانب (قدرها تقرير أمريكي بنحو 20 ألف مقاتل بحلول 2021) تدعم أطرافًا مختلفة . (كروستوفر ،2022) أسفرت هذه التدخلات عن تعميق الانقسام السياسي وتحويل الصراع إلى حرب بالوكالة؛ حيث استحوذ تحالف شرق ليبيا (جهاز العمليات المشتركة بقيادة حفتر) وتحالف غرب ليبيا (حكومة الوفاق المعترف بها دوليًا مدعومة أردنيًا قطريًا) على مناطق نفوذ مستقلة. ووفقًا لتقرير مجلس الشيوخ الأمريكي، فإن «المواجهة السياسية والعسكرية، التي زادت بفعل التدخلات الأجنبية، قد أدت إلى التقسيم الفعلي للبلاد»(كروستوفر ،2022) . ولذلك فشلت محاولات توحيد السلطة الوطنية طيلة سنوات بعد 2011.

يمكن تلخيص الأثر السلبي للتدخلات الخارجية في ليبيا بما يلي:

- تعقيد الأزمة وامتدادها :فالتعدد والتضاد في المصالح الدولية أدى إلى إطالة أمد الصراع وزيادة مراحله. أثّرت سلبية هذه التدخلات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وزادت من تعقيد الأزمة(جابر، 2023)
- تآكل السيادة الوطنية :فشلت مؤسسات الدولة المركزية في فرض سيطرتها بسبب وجود قوى خارجية تدعم ميليشيات محلية على حساب الدولة، مما هدد وحدة القرار السياسي واستقلاله(جابر، 2023)
- تشتيت الموارد :أدت التدخلات إلى نهب واستنزاف الموارد الاقتصادية الليبية، إذ تنافست الأطراف الأجنبية والمحلية على السيطرة على النفط والمال العام(جابر، 2023)
- عدم الاستقرار السياسي :أدت التدخلات إلى خلق حكومة ضعيفة الشرعية، حيث أصبح كلّ تحالف عسكري بدعم خارجي له حكومة أو سلطة مقابلة) حكومة طبرق vs حكومة طرابلس(، وهو ما حد من القدرة على اتخاذ إجراءات إصلاحية شاملة.

باختصار، ترى المصادر أن التدخلات الأجنبية لعبت دورًا أساسيًا في إطالة أمد الصراع وتعقيد عملية الانتقال، إذ كانت محفوفة بتضارب مصالح بين القوى الدولية والمحلية، وغياب خطة واضحة لإعادة بناء الدولة (الحضيري و العريبي ، 2023) .هذا المزيج المشتت حال دون إيجاد مسار سياسي موحّد لحل الأزمة الليبية.

ثانياً: دور المؤسسات الأمنية في ليبيا

غابت عن ليبيا بعد 2011 مؤسسات أمنية مركزية قوية وقادرة على فرض السيطرة الوطنية، ما فتح المجال لهيمنة الميليشيات المسلحة في حفظ الأمن وفرض النفوذ. فقد تفاقم التفكك المؤسسي حين بذّرت السلاح في المجتمع وتشكّلت عشرات الكتائب والعصابات المحلية بعد الثورة، دون دمجها في هيكل الدولة. فقد وَجَدَت هذه الكتائب لنفسها موطئ قدم بعزلها عن رقابة الحكومة ، كما تشير تقديرات إلى أن عدد المنضمين إلى هذه الكتائب يفوق بعدة أضعاف عدد عناصر أجهزة الأمن الرسمية (الأمن الوطني والأمن الوقائي)، حتى إن «دور الكتائب غير المعترف بها في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة يفوق على نشاط الأجهزة الرسمية

(studies.aljazeera.net« .) وقد أشار تقرير تحليلي إلى أن «التأخير في إيجاد مؤسسات أمنية قوية مقابل الانتشار الكبير للسلاح، أدى إلى تفاقم الخلافات وزيادة خطرها»؛ وكان ذلك من أبرز إخفاقات الحكومة الانتقالية (studies.aljazeera.net) فبدلاً من إعادة فرض سلطة الدولة، برزت حالة من الارتباك الأمني كانت تجسيدًا لفشل الحكومة في استيعاب المقاتلين السابقين. ويمكن تلخيص بعض التحديات التي واجهة المؤسسات الأمنية في ليبيا حسب ماهو موضح في الجدول رقم (1).

جدول 1: أبرز التحديات الأمنية في ليبيا (2011-2024) وتأثيرها.

التحدي الأمني	الوصف	الأسباب الجذرية	التأثير على الأمن القومي
انتشار السلاح وتغول الميليشيات	وجود عدد هائل من الجماعات المسلحة غير الحكومية تسيطر على مناطق وموارد، وترفض الاندماج في مؤسسات الدولة الرسمية.	فراغ الحكم بعد 2011، التوزيع العشوائي للسلاح، المصالح الاقتصادية والسياسية للميليشيات.	إعاقة توحيد المؤسسات الأمنية، تغذية العنف، عرقلة العملية السياسية، تقويض احتكار الدولة للقوة.
الانقسام السياسي	وجود حكومتين متنافستين ومراكز قوة متعددة، مما أدى إلى تشرذم المؤسسات الأمنية.	تأجيل الانتخابات، خلافات بين الأطراف الرئيسية، تدخلات خارجية داعمة لأطراف متناحرة.	إعاقة توحيد المؤسسات الأمنية، تعثر خطط الحكومة الأمنية، زيادة التوتر.
التدخلات الخارجية	دعم قوى إقليمية ودولية للفصائل المتناحرة، وعدم فعالية حظر الأسلحة.	مصالح جيوسياسية لدول أجنبية، استغلال الفراغ الأمني.	تصعيد النزاع، تعميق الانقسامات، تدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة.
الفساد واقتصاد الصراع	استغلال الموارد الوطنية (النفط، الوقود، العملة) من قبل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية.	ضعف سيادة القانون، غياب الشفافية والمساءلة، عدم وجود فرص اقتصادية بديلة.	تغذية الميليشيات، إعاقة بناء الدولة، تدهور الخدمات الأساسية، تآكل ثقة المواطنين.
ضعف المؤسسات الأمنية الرسمية	قلة الخبرة والتدريب، غياب الانضباط، سوء الإدارة، والفساد داخل الجيش والشرطة.	إرث نظام القذافي (تفكيك المؤسسات)، ضعف القدرات التشريعية، المحاباة والإفلات من العقاب.	تدني الأداء الوظيفي، خروقات أمنية خطيرة، عدم القدرة على مواكبة التطورات الأمنية.
غياب المصالحة الوطنية	عدم وجود برنامج حقيقي للمصالحة والعدالة الانتقالية، واستمرار ثقافة الثأر.	خلافات حول التعامل مع أنصار النظام السابق، ضعف المؤسسات القضائية.	تشرذم المجتمع، إحياء الصراعات القبلية والمناطقية، إعاقة بناء الثقة.

المصدر: اعداد الباحث، 2025

يعكس الجدول (1) أبرز التحديات الأمنية التي واجهتها ليبيا خلال الفترة (2011–2024)، موضحًا الترابط بين الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية وتأثيرها المباشر على الأمن القومي. حيث يُبرز الجدول كيف ساهم انتشار السلاح، والانقسام السياسي، والتدخلات الخارجية، في تفكيك مؤسسات الدولة وتقويض سيادتها، بينما أدى الفساد وضعف المؤسسات الأمنية وغياب المصالحة الوطنية إلى تآكل الثقة المجتمعية واستمرار حالة عدم الاستقرار. ويمثل هذا الجدول تصورًا شاملاً لتداخل الأسباب الجذرية وتأثيراتها، مما يعكس الحاجة الماسة إلى إصلاحات متكاملة وشاملة لبناء أمن مستدام.

وبالنظر إلى واقع المؤسسات الأمنية الليبية، فقد بيّنت دراسة عربية أن كثيرًا منها «يعاني أزمة في الإمكانيات والكفاءة، ويتأثر بالجهويات والنفوذ السياسي»، مما يضعف القدرة على تحقيق الأهداف الأمنية (الدوكالي ، 2023) كذلك فإن ظاهرة الزعامات المحلية والمحسوبية لَفَتَت انتباه الباحثين، حيث شابت التوظيف والاعتمادات في الأجهزة الأمنية علاقة القرابة والمصلحة الشخصية على حساب الجدارة

والكفاءة(الدوكالي ، 2023) . كل ذلك أضعف المنظومة الأمنية الوطنية وجعلها عرضة للتآكل داخلًا وخارجيا على حد سواء.
من الحلول المقترحة لتقوية هذه المؤسسات، تؤكد الدراسات ضرورة إعادة بناء أجهزة أمنية مركزية . وتوصي إحدها بتوجيه السياسات نحو «بناء المؤسسات ذات الضبطية الإدارية والقضائية» وتطبيق القوانين المنظمة لعملها(الدوكالي ، 2023) . وهذا يعني تأسيس قوى عسكرية وأمنية مرتبطة بالدولة مباشرة (لا بالجهات المحلية) مع فصلها عن الولاءات القبلية أو الجهوية. ويستلزم ذلك أيضًا وضع ضوابط دقيقة للتوظيف، بحيث يكون الانضمام إلى هذه الأجهزة مبنيًا على معايير مهنية وكفاءة، لا على المحسوبية أو الولاءات الخاصة(الدوكالي ، 2023) . على سبيل المثال، تشير التوصيات إلى «وضع ضوابط ومعايير للتجنيد أو التعيين... بما يخدم الوظيفة العامة«(الدوكالي ، 2023) وذلك للحد من حالة تكدس الموظفين وضعف الأداء المسجلة في كثير من أركان الحكم الليبي.

باختصار، كان ضعف المؤسسات الأمنية وضعف ديمقراطية عملها من أبرز مسببات استمرار الفوضى بعد 2011، وفي غياب أجهزة قوية عدّة، سيطرت الميليشيات على المشهد الأمني وتداخلت مع المسمّى الرسمي لما سماه البعض "قطاع الأمن الوطني studies.aljazeera.net"(الدوكالي ، 2023) .

ثالثاً: السياسات الحكومية المتعاقبة

شهدت ليبيا بعد 2011 تغيّرات حادة في السياسات الحكومية، نظرًا لتسارع التطورات وانقسام القوى داخليًا. يمكن تقسيم مراحل محاولة بناء الدولة الليبية إلى ثلاث مراحل رئيسية (الحضيري ، والعريبي ،2023)

- المرحلة الأولى :(2011–2012) تمخضت عن انتخاب المؤتمر الوطني العام (السلطة التشريعية) وولادة حكومة انتقالية بعد إسقاط النظام. اشتملت السياسات على محاولات نزع سلاح الميليشيات الثائرة وإعادة هيكلة الجيش، بالإضافة إلى إعداد دستور دائم.
- المرحلة الثانية :(2013–2014) حاولت خلالها الحكومة الانتقالية وضع دستور جديد وإجراء انتخابات مجلس النواب (البرلمان) لتكريس سلطة مدنية واضحة (الحضيري ، والعريبي ،2023)لكن رافقتها توترات متزايدة، وتزايد نفوذ الكتائب المسلحة.
- المرحلة الثالثة :(2015–2016) بدأت باتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015) الذي نتج عنه حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا. ولكن تعثّر تطبيق بنود الاتفاقية، خاصة بشأن دمج القوات، إذ «اعترض مجلس النواب على بند نقل القيادة العسكرية إلى حكومة الوفاق»، مما أدى إلى ظهور حكومتين متنافستين (طرابلس والبيضاء) (الحضيري ، والعريبي ،2023) .وبهذا سيطر الانقسام الإقليمي على المشهد السياسي.

ومع تواصل هذه المراحل، يلاحظ أن السياسات الحكومية المتعاقبة عانت من عجز في وضع إستراتيجية موحدة. فقد أدت النزاعات بين الأطراف إلى تعطيل المسارات الانتقالية؛ فبدأت بعض الحكومات في إطالة أمد فتراتها أو تأجيل الانتخابات مع كلّ حَدَث جديد. ورغم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس 2021، ظلّت سلطتها محدودة وتمسّ الحاجة إلى خريطة طريق واضحة للانتخابات والاستقرار (كروستوفر،2022) وهكذا تجمّعت عوامل عدة –اختلاف أولويات الحكومات وتنازعها على السلطة ومؤسساتها– فأسهمت في استمرارية حالة اللااستقرار.

باختصار، فإن السياسات الحكومية المتعاقبة شهدت عدم استمرارية وتضاربًا في أولويات بناء الدولة، وساهم ذلك في إضعاف جهود تحقيق الأمن الشامل .وفي كل مرحلة، كان العائق الأهم هو ضعف التوافق السياسي ورؤية مشتركة بين القوى، مما أعطى الأولوية لمتطلبات أمنية آنية على حساب بناء مؤسسات دائمة.

مبادرات إصلاح القطاع الأمني الرئيسية في ليبيا

في ظل التحديات الأمنية المتفاقمة التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، سعت الحكومات المتعاقبة، بدعم من المجتمع الدولي، إلى إطلاق عدد من المبادرات والسياسات الهادفة إلى إصلاح القطاع الأمني وإعادة بناء مؤسساته. وقد تنوعت هذه الجهود بين محاولات لدمج المقاتلين، وتوحيد الأجهزة الأمنية، وتعزيز الترتيبات الأمنية على المستوى الوطني والمحلي. وعلى الرغم من النوايا المعلنة والجهود المبذولة، إلا أن نتائج هذه المبادرات كانت محدودة في كثير من الأحيان، نظراً لتشابك العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية. ويعرض الجدول رقم (2) أبرز هذه المبادرات خلال الفترة (2011–2024)، مع تقييم لمدى فعاليتها والأسباب التي أعاقت تحقيق أهدافها.

جدول 2: مبادرات إصلاح القطاع الأمني الرئيسية في ليبيا (2011-2024) وتقييم فعاليتها.

المبادرة/السياسة	الجهة المسؤولة/الداعمة	الفترة الزمنية	الأهداف المعلنة	النتائج/الفعالية	أسباب عدم الفعالية
تشكيل اللجنة الأمنية العليا المؤقتة	المجلس الانتقالي/الحكومة الانتقالية	2011-2012	دمج الثوار وضبط الأمن	محدودية الإنجاز، تضارب الصلاحيات	غياب الرؤية، تضخم الأجهزة، انتساب غير مؤهلين
برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج(DDR)	الحكومات المتعاقبة، دعم دولي (الأردن، قطر، تركيا)	2011-2024	دمج المقاتلين في مؤسسات الدولة	تعثر التنفيذ، مقاومة الميليشيات	نقص التمويل، عدم الثقة في العملية السياسية، المصالح الاقتصادية للميليشيات
جهود توحيد الجيش والشرطة	الحكومات المتعاقبة، UNSMIL، دول داعمة	2011-2024	بناء جيش وطني وشرطة موحدين	فشل في تحقيق التوحيد، استمرار الانقسام	الانقسام السياسي، وجود المجموعات المسلحة، التدخلات الخارجية
دعم بعثة الأمم المتحدة (UNSMIL) لإصلاح القطاع الأمني	UNSMIL، وزارة الداخلية بحكومة الوفاق	2015-2024	تعزيز الترتيبات الأمنية، نزع السلاح	تقدم محدود، استمرار التوتر	تعقيد المشهد السياسي، تحديات أمنية مستمرة، نقص الموارد
مبادرات أمنية محلية (مثلاً في مصراتة والزاوية)	مجالس بلدية ومحلية	مستمرة	تحقيق استقرار محلي	نجاحات محدودة ومؤقتة	عدم القدرة على التعميم، ضعف السلطة المركزية

المصدر : اعداد الباحث ، 2025

يعكس جدول (2) التحديات التي واجهت مبادرات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا بين عامي 2011 و2024، حيث يُظهر أن معظم المبادرات، رغم تنوعها وتعدد الجهات الداعمة لها، لم تحقق النتائج المرجوة. فقد افتقرت هذه الجهود إلى رؤية استراتيجية موحدة، وتعرضت لعوامل معرقلة أبرزها الانقسام السياسي، تغول الميليشيات، والتدخلات الخارجية. كما أن ضعف التنسيق بين الفاعلين المحليين والدوليين، وتضارب الصلاحيات، وغياب الثقة في العملية السياسية، ساهم في إضعاف فعالية هذه المبادرات. ويؤكد الجدول أن غياب بيئة سياسية وأمنية مستقرة يُعد عائقاً رئيسياً أمام نجاح أي إصلاحات مؤسسية حقيقية في القطاع الأمني الليبي.

تجارب دول أخرى في ظاهرة مشابهة

للبحث عن حلول واستلهام دروس، يمكن النظر إلى تجارب دول أخرى شهدت تداخلًا بين التدخلات الخارجية وتصدع المؤسسات الأمنية. من هذه التجارب:

- العراق :عانى عراق ما بعد 2003 ظاهرة ميليشيات مسلحة تدعمها جهات إقليمية. في المقابل، وجدت كل حكومة عراقية نفسها مضطرة في فترات ضعفها إلى الاعتماد على هذه الميليشيات (خاصة الطائفية منها) في محاربة الإرهاب، ثم حاولت لاحقًا قمعها حين تعززت سلطتها(النداوي وناتس ، 2018) يوضح تحليل أمني أن الحكومات العراقية المتعاقبة أخرجت دور الميليشيات عند الحاجة (مثل مقاومة تنظيم الدولة) ثم عاودت احتواءها بعد استعادة القوة المركزية(النداوي وناتس ، 2018) . إن هذه الدورة تكشف عن خطورة قدرة الفصائل المسلحة على زعزعة الدولة، وعن أهمية دمجها أو حلّها ضمن خطط طويلة الأجل لـ (DDR)نزع السلاح والتسريح والإدماج.
- سوريا :مثال صارخ لتأثير القوى الإقليمية. شهدت سوريا تدخلات روسية وإيرانية لصالح النظام، وأخرى تركية وأمريكية لصالح أطراف المعارضة. بعد تدخل روسيا عام 2015، قامت موسكو بإعادة هيكلة الجيش السوري وحلّ الكثير من الميليشيات المحلية المدعومة من إيران، إذ عملت على «محاولة إنهاء كل المظاهر الميليشياوية»، وأدخلت بديلاً من وحدات نظامية جديدة (نرش ، 2020) .ففي سنوات قليلة اختفت العديد من تلك التشكيلات المسلحة أو تم دمجها في هيكل الجيش والأمن(نرش ، 2020) .هذه الحالة تظهر كيف أن تدخلًا عسكريًا خارجيًا قد يسعى –في بعض الظروف– إلى إعادة تمركز القوات لصالح تنسيق مركزي، لكن تبقى مخاطر تدخّل آخر (مثلاً المصالح التركية في الشمال) دون حل الميليشيات نهائيًا.
- اليمن :يُظهر النزاع اليمني كيف أن التدخلات الإقليمية (السعودية والإمارات من جانب، وإيران من جانب آخر) أدّت إلى تفاقم الانقسام الداخلي. أثبتت الدراسات أن «التدخل الخارجي قد ضاعف من الأزمة، وأضاف طبقات من التعقيد وزاد من خطوط الانقسام القائمة«(توماس جونو ، 2025) . فالمجتمع اليمني المنقسم قبليًا على أساس الطوائف والنفوذ الجهوي، أصبح ساحة صراع دولي أدّى إلى تدهور الأمن القومي. ومن هذه التجربة يتعلم الباحث ضرورة معاملة التدخل الخارجي كعامل معقّد يضاعف من المصاعب الأمنية، والحاجة إلى إرساء حلّ داخلي قبل كل شيء.
- أمثلة إضافية :في حالات أخرى مثل ليبيا السابقة 2011، أو جيبوتي في صوماليلاند، أو السياق الأفغاني، يتكرر مبدأ أن التدخل الأجنبي دون بناء مؤسسات قائمة على حكم القانون يهيئ لضعف الدولة وتمدد الفوضى. ولو أن كل تجربة تختلف في تفاصيلها، فإن العبرة الدائمة هي خطر سلطة الميليشيات دون مسوّغ شرعي دولي، وأهمية دمج المقاتلين ضمن القوات النظامية أو حلِّهم عبر مشاريع تنموية.

مقترحات السياسات لتعزيز الأمن القومي الليبي

في ظل تعقيد المشهد الأمني والسياسي في ليبيا واستمرار التحديات التي تعرقل بناء الدولة، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني سياسات شاملة ومتوازنة تعالج جذور الأزمة وتدفع نحو تحقيق الأمن القومي. ولتحقيق ذلك، لا بد من اعتماد مقترحات استراتيجية تتكامل فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية، بحيث تشكل خارطة طريق عملية للخروج من حالة عدم الاستقرار. ويعرض الجدول التالي مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز الأمن القومي الليبي، مع تحديد المجالات المستهدفة، والأهداف المرجوة، والجهات المسؤولة عن التنفيذ، في إطار رؤية إصلاحية شاملة تسعى إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، وترسيخ سيادة القانون، وتحقيق التماسك المجتمعي والجدول التالي يبين ابرز المقترحات لتعزيز الامن القومي الليبي.

جدول 3: مقترحات السياسات لتعزيز الأمن القومي الليبي.

مجال المقترح	المقترح المحدد	الأهداف	الجهات المسؤولة
الأمني	إصلاح شامل للقطاع الأمني(SSR)	بناء مؤسسات أمنية موحدة ومهنية وخاضعة للرقابة المدنية.	الحكومة الليبية، المجتمع الدولي (UNSMIL)، دول داعمة(
	برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) فعالة	دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية أو المؤسسات الرسمية، وتقليل انتشار السلاح.	الحكومة الليبية، منظمات المجتمع المدني، المجتمع الدولي
	تعزيز أمن الحدود ومكافحة التهريب	وقف تدفق الأسلحة والمقاتلين غير الشرعيين، ومكافحة الجريمة المنظمة.	الحكومة الليبية (وزارة الداخلية والدفاع)، دول الجوار، المجتمع الدولي
	تطوير قدرات الأمن السيبراني	حماية البنية التحتية الحيوية والمعلومات من الهجمات الإلكترونية.	الحكومة الليبية) المؤسسات الأمنية، (NISSA
السياسي	تحقيق توافق سياسي شامل وتشكيل حكومة موحدة	إنهاء الانقسام السياسي، توحيد مؤسسات الدولة، تمهيد الطريق للانتخابات.	الفاعلون السياسيون الليبيون، الأمم المتحدة(UNSMIL)
	تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية	بناء الثقة بين مكونات المجتمع، ومعالجة مظالم الماضي، ومنع تكرار العنف.	الحكومة الليبية، منظمات المجتمع المدني، المجتمع الدولي
	تفعيل الرقابة المدنية والبرلمانية على القطاع الأمني	ضمان المساءلة والشفافية، ومنع الفساد وتجاوزات السلطة.	البرلمان الليبي، القضاء، منظمات المجتمع المدني
الاقتصادي	مكافحة الفساد وسوء إدارة الموارد	استعادة السيطرة على الثروات الوطنية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارتها.	الحكومة الليبية (المصرف المركزي، المؤسسة الوطنية للنفط)، المجتمع الدولي
	توفير فرص اقتصادية مستدامة	تقليل الحوافز للانضمام للجماعات المسلحة، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.	الحكومة الليبية، القطاع الخاص، المجتمع الدولي
	تحسين الخدمات الأساسية	تخفيف التوترات الاجتماعية، وزيادة ثقة المواطنين في الدولة.	الحكومة الليبية (الوزارات المعنية)، دعم دولي
الاجتماعي	دعم مبادرات المجتمع المدني المحلية	تعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المتأثرة بالنزاع.	منظمات المجتمع المدني، المجالس البلدية، دعم دولي
	إدماج الجنوب الليبي المهمش	تحقيق التنمية المتوازنة، وتقليل الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المناطق الحدودية.	الحكومة الليبية، المجالس المحلية في الجنوب، المجتمع الدولي
الدولي	تنسيق الجهود الدولية ومنع تداخلها	ضمان فعالية الدعم الدولي، وتجنب تفاقم الانقسامات.	الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، الدول الفاعلة
	إبرام اتفاق إقليمي ضد التدخل العسكري	وقف دعم الجماعات المسلحة، وتشجيع المصالحة.	دول الجوار، القوى الإقليمية والدولية
	دعم نشر قوة استقرار دولية (عند الضرورة)	حماية المؤسسات المنتخبة والمواقع الاستراتيجية، وتوفير بيئة آمنة للعملية السياسية.	الأمم المتحدة، الدول الأعضاء المساهمة

المصدر اعداد الباحث، 2025.

يعكس جدول (3) رؤية شاملة ومتكاملة لتعزيز الأمن القومي الليبي من خلال مقترحات سياساتية تتوزع على عدة مجالات مترابطة: أمني، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ودولي. ويُظهر الجدول أن معالجة الأزمة الليبية لا يمكن أن تتم من خلال المقاربات الأمنية فقط، بل تتطلب إصلاحات سياسية جذرية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، إلى جانب تنسيق الجهود الدولية. كما يوضح الجدول أهمية إشراك مختلف الفاعلين المحليين والدوليين في تنفيذ هذه السياسات، مع التأكيد على ضرورة بناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للرقابة، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتوفير بيئة مستقرة تعزز من فرص التنمية. هذه المقترحات، إذا ما نُفذت بفعالية، يمكن أن تشكل نقطة انطلاق حقيقية نحو استعادة الدولة وتعزيز أمنها القومي بشكل مستدام.

رابعاً: توصيات وحلول مقترحة

انطلاقًا من المشكلات المستخلصة أعلاه ومن الدروس المقارنة، تُرسم عدد من الحلول الممكنة لتعزيز الاستقرار الليبي:

- إجراءات نزع السلاح والإصلاح الأمني :(DDR/SSR) لا بد من إعطاء أولوية حقيقية لبرامج نزع السلاح والتسريح والإدماج ضمن إصلاح شامل لقطاع الأمن .يقترح بعض الخبراء إعادة تركيز الجهود نحو «التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج» كجزء لا يتجزأ من إصلاح قطاع الأمن) الغويل ، 2023) . يجب توجيه الدعم الدولي والأممي لإطلاق مبادرات تنسق بين الأجهزة الأمنية الوطنية وقادة الميليشيات للاتفاق على طريق للتسريح التدريجي مقابل الاندماج والتعويض، مع ضمان الرقابة من المجتمع المدني. وفي اجتماع عمل مشترك، أوصت بعثة الأمم المتحدة بضرورة إشراك القادة المحليين في جهود الوساطة وإعادة التسليح في الأحياء السكنية لضمان سلامة تنفيذ مثل هذه البرامج (عبد القادر ، 2023)
- تقوية المؤسسات الأمنية الرسمية :يتعين بناء جهاز عسكري وأمني وطني موحّد معهيأ قانونيًا وعمليًا. وتؤكد التوصيات ضرورة «توجيه السياسات الأمنية نحو بناء المؤسسات ذات الضبطية الإدارية والقضائية»(الدوكالي ، 2023) . أي أن تكون لهذه المؤسسات صلاحيات قانونية واضحة، وتخضع لرقابة قضائية مدنية. كما يجب تنفيذ النصوص القانونية المنظمة للشرطة والقوات المسلحة التي أقرّها البرلمان الليبي مؤخراً(الدوكالي ، 2023) . إن وجود هيكل تنظيمي موحّد وواضح للقوات النظامية (جيش وشرطة وجهاز أمن) يعود بالفائدة على فعالية حفظ الأمن ويحدّ من الفوضى.
- الإصلاح الإداري والمهني :من المهم تحسين آليات اختيار وتدريب العاملين في الأجهزة الأمنية. توصي إحدى الدراسات بـ«إعادة النظر في طرق اختيار الموظفين، ووضع ضوابط ومعايير للتجنيد أو التعيين بما يخدم الوظيفة العامة»(الدوكالي ، 2023) .ويعني ذلك اعتماد معايير شفافة في التوظيف (كالاختبارات والخبرات)، والابتعاد عن المحسوبية والولاءات الشخصية. إضافة إلى ذلك، ينبغي توفير التدريب المهني والمالي اللازم لهؤلاء العاملين وتعزيز الإشراف عليهم عبر مؤسسات مستقلة لضمان النزاهة والكفاءة.
- الإشراك المجتمعي والحوار الوطني :يعدّ إشراك المجتمع المدني والعشائري في صياغة الحلول أمراً حيوياً. فقد أوصت البعثة الأممية بتمكين القادة المجتمعيين والمشايخ في جهود الوقاية من النزاع والوساطة(الغويل ، 2023) ، كونهم أصحاب ثقة شعبية. وعلى الصعيد السياسي، يجب فتح حوار وطني شامل يجمع مختلف الأطراف الليبية المدنية والعسكرية بعيدًا عن المحاصصات الضيقة. ينبغي اعتبار المصالحة الوطنية «المخرج الأساسي لاستقرار الدولة»(الدوكالي ، 2023) من خلال تنفيذ مبادرات للعدالة الانتقالية وتعويض المتضررين. ويقترح أن يكون ذلك عبر تشكيل لجان مستقلة للعدالة الانتقالية، تُحقق في انتهاكات الماضي وتعمل على جبر ضرر الضحايا والمعتقلين السياسيين. إن إيجاد صيغة توافقية دستورية وإجرائية يُفترض أن يغلق الباب أمام النزاعات المتجددة بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب.
- التنسيق الدولي الإيجابي :من الحلول المهمة أيضاً تحسين آليات التنسيق مع الشركاء الدوليين. وينبغي على المجتمع الدولي دعم ليبيا بنهج متكامل وموحد يعترف بأهدافها الوطنية، لا أن يخضعها لدورات

نفوذ متضاربة. فقد أوصت UNSMIL على سبيل المثال بتوفير «منصة دولية منسقة لدعم المؤسسات الليبية ذات الصلة للمساهمة في DDR وتعزيز التماسك الاجتماعي»(الغويل ، 2023) .أي أن التدخل الدولي ينبغي أن يحترم قرارات ليبية موحدة ويلتزم بوقف إطلاق النار وخارطة طريق منتخبة، دون التدخل العسكري المباشر أو تزويد أي طرف بأسلحة (ضمن قرار الأمم المتحدة). ومن وجهة النظر الليبية، يتطلب ذلك ضغطاً دبلوماسياً لإلغاء الوصاية الأجنبية على القرار الليبي، وتشجيع عودة الاستثمارات المشروعة، وتقديم مساعدات إنسانية وتنموية مشروطة بتحقيق تقدم سياسي حقيقي.

- تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد :لا بد من ترسيخ سيادة القانون كقاعدة تمكّن الدولة من فرض سيطرتها. يشمل ذلك دعم القضاء الوطني القوي ومحاكمات شفافة للفساد أو التجاوزات، وإلغاء الاستثناءات التي اتخذتها بعض الميليشيات لنفسها. ولكبح الفساد، يمكن للدولة أن تضيف إشرافًا محاسبيًا دوليًا على ميزانياتها وحساباتها النفطية إلى حين استقرار الأوضاع، بناءً على دراسات سابقة حذّرت من استنزاف الموارد الوطنية.

بتطبيق هذه الحلول المتكاملة – التي تُثريها التجارب الدولية والنصوص القانونية المحلية – يمكن للدولة الليبية أن تتقدم نحو استعادة الأمن وتعزيز سيادتها. إن التعاطي الناجح يستوجب تحقيق توازن بين الشرعية الشعبية (عبر الانتخاب والحوار) والفعالية الأمنية (عبر بناء مؤسسات قوية)، وتجنب العودة إلى دوامة الاعتماد على القوى الموازية المسلّحة دون سقف قانوني.

الخاتمة

لقد تناولت الورقة أثر ثلاثة عوامل مترابطة في أزمة ليبيا: التدخلات الأجنبية، ضعف المؤسسات الأمنية، وتغير السياسات الحكومية المتعاقبة. تبين أن التدخلات الخارجية المتضاربة عملت على تفكيك الساحة الليبية وتعقيد الأزمة، فساهمت في تقسيم عملي للبلاد وتغذية الميليشيات المحلية. كما أوضحت الدراسات أن غياب مؤسسات أمنية مركزية مكتملة البناء كانت من العوامل الجوهرية التي مكنت القوى غير الشرعية من السيطرة على المشهد الأمني(نرش ، 2020)(الدوكالي ، 2023) .علاوة على ذلك، أظهرت المحطات السياسية المتعاقبة غياب استراتيجية واضحة وطويلة الأمد، مما انعكس على عدم استقرار أي سلطة حقيقية ويمكن تلخيص النتائج في الاتي:

1. استمرار الفشل الأمني ناتج عن تدخلات أجنبية متعددة ومتضادة أدت إلى تعميق الانقسامات السياسية وغياب السيادة الوطنية.
2. غياب مؤسسات أمنية مركزية قوية سمح بسيطرة الميليشيات المسلحة على المشهد الأمني وتهميش أجهزة الدولة الرسمية.
3. السياسات الحكومية المتعاقبة افتقرت إلى الرؤية الاستراتيجية الموحدة، مما أسهم في تعثر الانتقال السياسي والمؤسسي.
4. برامج DDR و SSRلم تحقق أهدافها بسبب نقص التمويل، ضعف التنسيق، والمقاومة من الفاعلين المسلحين.
5. انعدام الثقة بين المواطن والمؤسسات الأمنية نتيجة لتسييس الأجهزة الأمنية وفسادها وسوء إدارتها.

التوصيات

تقدم الورقة توصيات تعالج هذه الجوانب: عبر تعزيز برامج DDR والحرص على بناء الجيش والشرطة كمؤسسات دولة حقيقية، بالإضافة إلى شراكة مجتمعية وسياسية وطنية شاملة. تبقى العلاقة الوثيقة بين استقرار الدولة والقوة المؤسسية هي محور الحل، في ظل تقاطع مصالح داخلية وخارجية متغيرة. وبالنظر إلى آراء الخبراء والتجارب الدولية (الغويل ، 2023) (الدوكالي ، 2023) ، يمكن استنتاج أن الحلول لن تتحقق إلا عبر تبني رؤية وطنية ملحّة تقوم على بناء دولة مدنية ذات حكم رشيد وتمثيل عادل، ووضع حدّ للفوضى المسلحة التي نشأت على أعقاب الثورة ، بالاستناد إلى المراجع والتقارير ذات الصلة(جابر، 2023) (نرش ، 2020) (كروستوفر ،2022) (الدوكالي ، 2023) ندعو إلى اتباع منهجية علمية شاملة في المضي قدمًا: توثيق الحقائق التاريخية، فهم دوافع اللاعبين كافة، ووضع سياسات تواكب الواقع

الليبي المعقد. هذه الورقة تمثل مسودة أولية تتطلب المزيد من التفصيل والبيانات الميدانية، إلا أنها تؤكد على ضرورة التوسع في البحث وتعميقه بالرجوع إلى المصادر المحلية والدولية الموثوقة لإثراء فهم قضية شائكة كهذه، ويمكن تلخيص أهم التوصيات في الاتي:

1. إطلاق برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، بالتنسيق بين الدولة والجهات الدولية، وضمان الرقابة المجتمعية.
2. إعادة بناء مؤسسات أمنية وطنية مهنية خاضعة للرقابة المدنية، مع اعتماد ضوابط واضحة للتجنيد والتعيين بعيدًا عن المحسوبية.
3. تحقيق توافق سياسي شامل وتشكيل حكومة موحدة قادرة على فرض السيادة الوطنية وإنهاء الانقسام السياسي.
4. تعزيز المصالحة الوطنية وتفعيل العدالة الانتقالية، عبر لجان مستقلة لمعالجة مظالم الماضي وتعويض الضحايا.
5. تنسيق الجهود الدولية ضمن منصة موحدة تراعي السيادة الليبية وتمنع التدخلات العسكرية المتضاربة.

قائمة المراجع:

1- جابر، محسن. (2023). أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2010-2023) 1-32.

2- د. عبد السلام الحضيري أ. خالد العريبي. (2023). بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي .*مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*.127-115 ,(9)4 , http://studies.aljazeera.net/ar/article/446تاريخ الزيارة يونيو 2025

3- عبد الرحمن ، يوسف الدوكالي ، 2023 ، بناء المؤسسات والسياسات الأمنية في ليبيا ، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية . (https://mediterraneancss.uk/2023/11/13/building-security-policies-and-institutions/)

4- كريستوفر م. بلانشارد ، متخصص في شؤون الشرق الأوسط ، ليبيا : الانتقال والسياسة الأمريكية ، 2022 ، خدمة أبحاث الكونغرس(https://sgp.fas.org/crs/row/RL33142.pdf)

5- عمر النداوي ، مايكل ناتس ، المليشيات في قوات الامن العراقية : السياق والخيارات الامريكية (2018) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almylyshyat-fy-qwat-alamn-alraqyt-alsyaq-altarykhy-walkhyarat-alamrykyt)

6- نرش بشار احمد (2020) الجيش السوري بعد التدخل الروسي: أهداف عملية التحكم وإعادة الهيكلة | مركز الجزيرة للدراسات (https://studies.aljazeera.net/ar/article/4783) تاريخ الزيارة يونيو 2025

7- توماس جونو ، التدخل الخارجي وتداعياته على الأمن الإنساني في اليمن (2025) ، https://www.brookings.edu/articles/external-intervention-and-damages-to-human-security-in-yemen/، تاريخ الزيارة يونيو 2025

8- حافظ العويل ، هناك حاجة إلى نهج جديد بشأن نزع السلاح الليبي (2023) ، منبر ليبيا https://en.minbarlibya.org/2023/12/12/new-approach-needed-on-libyan-disarmament/#:~:text=Curiously%2C%20though%2C%20with%20elections%20unlikely,of%20broader%20security%20sector%20reform ، تاريخ الزيارة يونيو 2025

9- عبد القادر اسعد ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تستعرض دعم المؤسسات الليبية في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ، (2023)

https://libyaobserver.ly/news/unsmil-reviews-support-libyan-institutions-ddr-processes تاريخ الزيارة يونيو 2025 .
10- علوش ، رشيد ، إشكالية اصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011 : (2023) مجلة مدارات سياسية ، جامعة الجزائر ، مجلد 7 ، عدد1 ، ص ص25 – 48.
11- Sawani, Youssef. (2017). Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: the challenges for state building in Libya. Contemporary Arab Affairs. 10. 10.1080/17550912.2017.1297564.
12- Anna Molnár, Ivett Szászi, Lili Takács security Sector Reform by Intergovernmental Organizations in libya (2021) :*International Journal of Euro-Mediterranean Studies*
13- Badi, E. (2020). *Exploring armed groups in Libya: Perspectives on security sector reform in a hybrid environment*. Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF). https://www.dcaf.ch/exploring-armed-groups-libya-perspectives-ssr-hybrid-environment